

## نظام الجملة ودلالة التركيب عند الجرجاني

د. محمد الأمين خويلد

جامعة الجلفة

ملخص:

هناك مجموعة من العلاقات التي تربط بين أجزاء الجملة، وتتألف بين عناصرها، فلا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، سواء كانت علاقات معنوية أو لفظية، فالجوانب الصرفية للكلمة وتركيب الكلمة مع كلمة أخرى، وأدوات الربط، والمطابقة، والعلامات الإعرابية، والرتبة...كلها أدلة تعين على فهم دلالة الجملة.

**Summary**

There are some relationships that link the parts of the sentence, it can not be separated from one another, whether it is moral or verbal relations, A structure morphological of the word and gather word with another word, and tools linking, matching, and marks syntactic, and arrangement ... are all evidence had to understand the significance sentence.

إذا تأملنا فيما وصلنا -من مباحث علماء اللغة الأوائل- في مجال الدراسة التركيبية فإننا نجدها مليئة بالإشارات الواضحة والصريحة إلى ذلك الفهم الذي يتأتى من العلاقات الناشئة بين وحدات اللغة، والقائم على أساس التضام بين المفردات، وبالأحرى ذلك المعنى الناتج عن تلك التراكيب التي ينشئها علم النحو بإمكاناته الواسعة، هذا العلم الذي يراعي الجانب الصوابي في التراكيب الكلامية، فيبين مواطن الصحة والفساد في مستوى تأليف الجملة، ويهتم بوضع الوحدات (الكلمات) في الأماكن التي وضعتها العرب فيها<sup>1</sup>.

وكان علماء اللغة الأوائل يدركون كل الإدراك أن "الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، و يعتمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب"<sup>2</sup>، ولكن المتأمل في مباحث النحاة الأوائل -في هذا المستوى من الدراسة اللغوية- يلاحظ اعتناءهم بمسألة الإعراب وتركيزهم على العلامة الإعرابية باعتبارها أداة للكشف عن المعاني والتمييز بينها، وذلك يتوافق مع الأصل اللغوي لكلمة (الإعراب) الدال على البيان والوضوح، فنقول أعرب عن حاجته إذا أبان، وهو يدل على المعنى نفسه في الاصطلاح النحوي للكلمة الذي يشير إلى التمييز بين المعاني والوقوف على أغراض المتكلمين.

و مما يوضح ذلك "اختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت: ضرب زيدٌ عمراً بالسكون من غير إعراب، لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة، فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنك تقول: ضرب زيدٌ عمراً، وأكرم أخاك أبوك، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه، سواء تقدم أو تأخر"<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من إدراك النحاة للظواهر الأخرى الناتجة عن التركيب، والمؤثرة في المعنى -وخاصة الرتبة- إلا أننا نجدهم "قد عنوا عناية فائقة بالعلامات الإعرابية، إلى أن

سمّوا علم النحو بعلم الإعراب لما رأوا أنها تعين على إدراك هذه العلاقات، وتفصل بين المعاني النحوية، ومن ثم جعلوا الإعراب منطلقاً للدرس النحوي<sup>4</sup>.

ولهذا كان محور الدراسات اللغوية يمثل البحث في المفردات في حال تركيبها ليكون آخرها على ما يقتضيه منهج العرب في كلامهم من رفع أو نصب أو جر أو جزم، أو بقاء على حالة واحدة من غير تغيير بعد انتظامها في الجملة، لأن الكلمة لا توصف بالإعراب أو البناء إلا بعد توظيفها في الجمل.

وعلى الرغم من إدراك علماء اللغة الأوائل للقرائن النحوية المؤثرة في المعنى، مثل الرتبة، والإسناد والتخصيص... إلا أنهم أسسوا دراستهم "على قرينة واحدة من قرائن المعنى النحوي، وهي العلامة الإعرابية وأقاموا عليها نموذجاً متكاملًا سموه العمل النحوي، أو العوامل النحوية، وقسموا العامل إلى ظاهر وتقديري، أو محلي"<sup>5</sup>.

وكان تغير العلامة الإعرابية الناتج عن أثر العامل منبها إلى تغيير المعنى المراد من التركيب المعين، والنماذج التي توضح ذلك كثيرة في الدرس اللغوي العربي، وهذا لا يعني أن علماء اللغة لم يشيروا مطلقاً إلى جوانب أخرى تتصل بدلالة التركيب بل إن لهم من الآراء في ذلك ما يضارع نتائج البحث اللساني الحديث.

إن المقصود بالدلالة التركيبية هو المعاني النحوية التي تحدد وظائف الكلمات، ولا يمكن أن نؤيد - بأي حال - رأي القائلين بأن الإعراب، والحركات، وموضع الكلمة بين الكلمات، بحث يدخل في تركيب الكلام فحسب، ولا يمكن أن يدخل في تحديد المعنى، لأننا نستفيد من طبيعة التركيب دلالات خاصة تمثل المعنى النحوي، فهي دلالة تتأتى من انتظام الكلمة في التركيب، و لا صلة لها بمعنى المفردات الأخرى، فذاك مجال بحث آخر، وإنما صلتها بالجانب التركيبي الذي تعد جزءاً منه، و الذي يخصصها بمعنى نحوي محدد، كالفاعلية، أو المفعولية، أو الإضافة، أو التبعية.

إن قواعد الإعراب سمة من سمات اللغة العربية، وما جعلت إلا لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة، وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة.

والإعراب - كما سبق وأن ذكر- لا يكون إلا فيما ألف من الكلم، ليدل على المعنى النحوي الذي وضع له، وهو من أجل ما خصت به العربية لأنه "الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعت، ولا تعجب من استفهام"<sup>6</sup>.

وحين نحاول البحث عن نظام الجملة العربية في كتب اللغويين الأوائل نراهم يشيرون إليه في ثنايا كتبهم إشارات سريعة تكاد تنتظم معظم أبواب النحو، والبعض في فصول البلاغيين ويندر أن نرى بينهم من قصر على مثل هذا البحث كتابا مستقلا أو فصولا من كتاب حتى جاء عبد القاهر الجرجاني الذي اعتنى بهذا الأمر كل العناية في كتابه (دلائل الإعجاز)، وأشار إليه -أيضا- إشارات عديدة في كتابه (أسرار البلاغة)<sup>7</sup>، حيث تعرض لمسألة التركيب وبحث في جوانبها المختلفة، وبين أن حصول الإفادة من الكلام لا يكون حتى تؤلف الألفاظ ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب، "فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل فعددت كلماته عدا، كيفما جاء واتفق وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه يبنى، وفيه أفرغ المعنى وأجرى، وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد كما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد نحو أن تقول في (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)<sup>8</sup>، (منزل قفا ذكرى من نبك حبيب) أخرجه من كمال البيان، إلى مجال الهذيان"<sup>9</sup>.

إن المتكلم لا يقصد أن يعلم السامع معاني الكلم المفردة التي يكلمه بها، فلا يقول: خرج زيد، ليُعلمه معنى خرج في اللغة ومعنى زيد، فالمعنى الذي كانت له الكلم "هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة وهذا الحكم - أعني الاختصاص في الترتيب - يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة فيها على قضية العقل...

وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المرتبة أو أقسام الكلام المدونة، فقيل: من حق هذا أن يسبق ذلك، ومن حكم ما ههنا أن يقع هنالك، كما قيل في المبتدأ

والخبر والمفعول والفاعل، حتى حُظر في جنس من الكلام بعينه أن يقع إلا سابقاً، وفي آخر أن يوجد إلا مبنيًا على غيره و به لاحقاً كقولنا: إن الاستفهام له صدر الكلام، وإن الصفة تُقدم على الموصوف...إلى غيرها من الأحكام"<sup>10</sup>.

وبين عبد القاهر الجرجاني أن ترتيب المعاني في النفس ليس إلا توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وهو الذي يعرف (بالنظم)، فالمتكلم يقصد إلى مثل "ضرب فيجعله خبراً عن زيد، ويجعل الضرب الذي أخبر بوقوعه منه واقعا على عمرو، ويجعل يوم الجمعة زمانه الذي وقع فيه، ويجعل التأديب غرضه الذي فعل الضرب من أجله، فيقول: ضرب زيداً عمراً يوم الجمعة تأديباً له، وهذا كما نرى هو توخي معاني النحو فيما بين معاني هذه الكلم"<sup>11</sup>.

وليس من عاقل إلا وهو يعلم أن معاني المفردات "في ضم بعضها إلى بعض، لا أن ينطق ببعضها في أثر بعض من غير أن يكون فيما بينها تعلق"<sup>12</sup>، فالتعليق الذي يكون بين معاني الكلم هو جوهر عملية النظم عند الجرجاني، ويكون التعلق بمجموع الجملة وهو الذي ينشئ ما اصطلح عليه النحاة تسمية (القرائن المعنوية)، كالإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، و" لا يُتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم..."<sup>13</sup>، لذلك فإنك "إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض"<sup>14</sup>.

وليس واضح الكلام إلا كمن "يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض، حتى تصير قطعة واحدة"<sup>15</sup>، ولا يكون ذلك كيف ما اتفق، بل إنه "يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون لوضع كلِّ حيث وُضع علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"<sup>16</sup>، وهو ما يمثل قوانين انتظام الكلم في اللغة، ولقد دعا الجرجاني "إلى اكتشاف القوانين التي يخضع لها النظام اللغوي، بالاستناد إلى منهج علمي في البحث، يقوم على تعميم ما يتم ثبوته في كثير من الحالات في ظاهرة معينة على بقية الحالات المماثلة"<sup>17</sup>، وهو جوهر فكرة الدلالة النحوية.

ويشير عبد القاهر الجرجاني إلى أثر الترتيب في المعنى النحوي، وذلك من خلال حديثه عن التقديم، حيث يقول: "اعلم أن التقديم على وجهين: تقديم يقال إنه على نية التأخير، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل...وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعله بابا غير باب، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنع بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: زيد المنطلق وأخرى المنطلق زيد"<sup>18</sup>، ولذلك فإن مثل مؤلف الكلام - في ترتيبه للكلم - مثل "من يأخذ الأصباغ المختلفة، فيتوخى فيها ترتيبا تحدث عنه ضروب من النقش والوشي"<sup>19</sup>، وكل ضرب من النظم يعطي - بلا ريب - دلالة تخالف دلالات الضروب الأخرى.

ومثال ذلك تقديم خبر المبتدأ عليه في قوله تعالى ﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ سورة الحشر آية 02. فإنه "إنما قال ذلك، ولم يقل: وظنوا أن حصونهم تمنعهم، أو مانعتهم، لأن في تقديم الخبر الذي هو: (مانعتهم) على المبتدأ الذي هو: (حصونهم)، دليلا على فرط اعتقادهم في حصانتها، وزيادة وثوقهم لمنعها إياهم"<sup>20</sup>.

ويؤكد الجرجاني أهمية الفروق والوجوه التي تستفاد من التراكيب، بل إن مدار أمر النظم - عنده - مبني على "معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، وبمقتضى هذه النظرية يكون تأليف الكلام بحسب ما يعرض له من المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض"<sup>21</sup>. ومثال ذلك "أن تنظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج"<sup>22</sup>.

والبحث في الفروق والوجوه يدفع عن اللغة ما يمكن أن تُرمى به من وجود الحشو في تراكيبيها، فقد سأل الكندي أبا العباس " إني لأجد في كلام العرب حشوا، فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟. فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبد الله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم إن عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل، وقولهم إن عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكر قيامه، وقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني"<sup>23</sup>، فالتركيب الأول دل على الإخبار والثاني على التوكيد، والثالث أكثر توكيدا.

انطلاقا مما تقدم يمكننا القول إن النحو عند عبد القاهر الجرجاني لا يقف عند الصحة والخطأ، بل يتعدى ذلك إلى مراعاة الدلالة المستفادة من النظم، وإصابة المعايير النحوية لأماكنها المناسبة، ومراعاة هذه المعايير حتى يكون الخطاب مفهوما وملائما للمقام الذي يرد فيه. وهو مجال يتداخل فيه النحو (علم التركيب) مع البلاغة (علم المعاني)، بل إن عبد القاهر الجرجاني يرى أن المقياس الذي ينبغي أن يُرجع إليه في تحديد الفصاحة والبلاغة هو النظم، ومفهوم كل من المصطلحين عند علماء البلاغة يؤكد ذلك.

فالفصاحة تعني "وضوح الكلام، وذلك بأن تكون ألفاظه جميلة سهلة مأنوسة الاستعمال، أما البلاغة فهي مطابقة الكلام الفصيح لما يقتضيه الحال"<sup>24</sup>. وذلك يؤكد ارتباط المصطلحين بالتركيب، وقد أدرك الجرجاني ذلك كل الإدراك حين رأى أن الفصاحة لا تكون في الكلم إلا "بعد التأليف أي بعد ضم بعضها إلى بعض في الجملة، والفصاحة لا توجد في اللفظة مقطوعة من الكلام الذي تدخل فيه. بل موصولة بغيرها من حيث المعنى"<sup>25</sup>.

أما البلاغة عنده فلا تكون إلا بوجود أمرين: أحدهما أن يختار للمعنى اللفظ الذي هو أخص به، وأكشف عنه، وأتم له، والآخر وجود حسن الدلالة في الكلام وتامها فيما كانت له الدلالة، وذلك بأن يؤتى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته<sup>26</sup>، ولا تأتي مزية حسن النظم في الكلام من جانب العلم باللغة فحسب، "بل إنها تأتي من حسن الاختيار،

ومعرفة مواضع فروق معاني النحو لدى النظم والتأليف<sup>27</sup>، وبذلك فإن المعول عليه في الفصاحة والبلاغة - عند عبد القاهر - هو نظم الكلام، ومن ثمة ندرك أن النظم لا يدخل في تحديد المعنى فحسب، بل إنه يفاوت بين الجمل من حيث الجودة والحسن.

إن وظيفة النظم - عند عبد القاهر - هي الإبانة عن المعاني الموجودة في الكلام، ووظيفته تتعدى ذلك إلى بيان حسن الجودة، وتعليل الرداءة، لأنه يراعي وضع الحروف في المواضع المقتضية لها. وينظر إلى تأليف الكلام، وتوخي الصواب في ذلك... ومن ذلك لا تبرز أهمية اللفظة عنده إلا عندما توظف في سياق كلامي، وأن قيمتها ليست ذاتية بل تفهم مجتمعة مع كلمات أخرى، أي لا بد من مجموعة العلاقات في الكلم وتكون حين يتعلق بعضها ببعض، وفساد النظم يحصل حين يغيب الترتيب وينعدم توخي معاني النحو.

وهكذا يتبين لنا أن عبد القاهر الجرجاني قد جاء بنظرية لغوية متكاملة تعطي وصفا دقيقا لنظام ارتباط الكلمات بعضها ببعض، وفقا لمقتضيات دلالاتها العقلية، وعلى دارس اللغة اكتشاف القوانين التي يخضع لها النظام اللغوي. هذه القوانين يجمعها مصطلح (النظم) الذي يقصد به وضع الكلام وفق ما يقتضيه علم النحو على قوانينه وأصوله ومناهجه، فلا ينبغي الحيد عنها، وذلك يؤدي إلى معرفة الوجوه التي في كل باب والفروق التي بينها<sup>28</sup>.

ونجد لابن سنان حديثا قريبا مما ذكره عبد القاهر في مسألة ارتباط النظم بفصاحة الكلام، فهو يرى أن إعراب الكلام شرط في فصاحته، ويمكن أن يسأل من ينكر ذلك "هل يجوز عندك أن يكون عربيا وإن استعمل كل اسم منه لغير ما وضعته له العرب؟". فإن قال نعم، لزمه أن يكون متكلما باللغة العربية، إذا سمى (القرد) إنسانا، و(السواد) بيضا، و(الموجود) معدوما، وغير ذلك من الكلام وهذا حد لا يذهب إليه محصّل، وإن قال لا يكون عربيا حتى يضع كل اسم في موضعه، ويلفظ به على حد ما يلفظ به أهله، قلنا فقد دخل في هذا إعراب الكلام لأن معانيه تتعلق به، وهو الدليل على المقصود منها، وبه يزول اللبس والجواز فيها، وإذا ثبت أنه لا يكون عربيا حتى يجري على ما نطقت العرب به، وجب أن يُشترط في فصاحته، تبعهم فيما تكلموا به، ولا نجيز العدول عنه<sup>29</sup>.



ولكي تكون الألفاظ المؤلفة فصيحة، ينبغي أن تكون جارية على العرف العربي الصحيح، و"للتأليف بهذا القسم علاقة أكيدة، لأن إعراب اللفظة تبع لتأليفها من الكلام، وعلى حكم الموضع الذي وردت فيه... فإن قال لنا قائل: إني إذا أنعمت النظر وأحسنيت الفكر، واعتبرت قول حسان:

يعشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل

وغيرت الإعراب عن وجهه، فرفعت المخفوض، وخفضت المرفوع، وأتيت بما لا يسيغه تأويل، ولا يتوجه في مثله عذر، وجدت فصاحة هذا البيت على ما كانت عليه... قيل: ... لكن على كل حال لا نرضى بالقطع على اختيار الكلام العربي المؤلف والشهادة بحسنه، وهو مخالف لما تلفظت به العرب وتواضعت عليه ... وفيه وجه آخر من وجوه القبح عندهم، ولا يكون حسنا حتى تنتقي عنه وجوه القبح في مثله"<sup>30</sup>.

وعليه فإن حسن التأليف شرط في فصاحة الكلم، ولا يكون ذلك إلا "بوضع الألفاظ موضعها حقيقة، أو مجازا... فمن وضع الألفاظ موضعها ألا يكون في الكلام تقديم وتأخير حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه وإعرابه في بعض المواضع، أو سلوك الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يقبح فصله في لغة العرب كالصلة والموصول وما أشبههما"<sup>31</sup>.

وتحدث الزمخشري عن العلامات الإعرابية، وأكد أن كل علامة تخص الدلالة على معنى من المعاني النحوية، وتحت كلٍ منها طائفة من المعربات التي تعزى إلى المعنى العام الذي تدل عليه العلامة وهي "الرفع، والنصب، والجر، وكل واحد منها عَلمٌ على معنى، فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إن وأخواتها، ولا التي تنتفي الجنس، واسم كان وأخواتها، واسم ما ولا المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب، وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له. والحال، والتمييز، والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان، والاسم في باب إن، والمنصوب بلا التي تنتفي الجنس،

وخبر ما ولا المشبهتين بليس، ملحقات بالمفعول، والجر علم الإضافة، وأما التوابع فهي في رفعها، ونصبها، وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات<sup>32</sup>.

وقد تحدث علماء اللغة الأوائل عن قرينة معنوية هامة، وهي قرينة الإسناد، فالكلام "هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة"<sup>33</sup>. فإذا كان الكلام مجردا (خال من العوامل اللفظية مثل: كان وإن وحسب وأخواتها)، كان الرابط بين جزأي الجملة هو الإسناد، "لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير مُعرّبة لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب"<sup>34</sup>.

وقد أكد ابن خلدون - أيضا - أهمية الإعراب في الدلالة على المعاني، وعلى ضرورة معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان"، والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها هو النحو، إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة"<sup>35</sup>، فاللغات ملكات في اللسان للتعبير عن المعاني وجودتها وقصورها، ولا يكون ذلك بالنظر إلى المفردات، وإنما بالنظر إلى التراكيب<sup>36</sup>، وما تسمية هذا الضرب من العلم بالإعراب إلا لما رأوه من تغيّر الدلالة عند التركيب بتغيير حركات أواخر الكلمات<sup>37</sup>.

وتحدث ابن خلدون عن اللغة العربية في عهده، وبين أنها كانت وما زالت وسيلة لبيان المقاصد، والوفاء بالدلالة على سنن اللسان المضري، وذلك على الرغم من فقدانها لدلالة الحركات التي تميز بين المعاني النحوية، كتعيين الفاعل من المفعول، وما كان ذلك إلا لأنهم اعتاضوا عن الحركات "بالتقديم والتأخير، وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد...وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يُدل عليها بالألفاظ تخصها بالوضع، وأما في اللسان العربي فإنما يُدل عليها بأحوال، وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها، من تقديم، أو تأخير، أو حذف، أو حركة إعراب"<sup>38</sup>، وفي هذا الرأي إشارة صريحة إلى القرائن النحوية

المختلفة التي يمكن أن تساعد في تحديد المعنى إذا غابت العلامة الإعرابية، أو قصرت عن أداء وظيفتها.

ويصف ابن خلدون بعض أهل صناعة الإعراب بأن مداركهم قاصرة عن التحقيق، "حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت، وأن اللسان العربي فسد، اعتبارا بما وقع في أواخر الكلم من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوانينه، وهي مقالة دستها الشيع في طباعهم، وألقاها القصور في أفئدتهم، وإلا فنحن نجد الكثير من ألفاظ العرب لم تنزل في موضوعاتها الأولى... ولم يُفقد من أحوال اللسان المدون إلا حركات الإعراب في أواخر الكلم فقط"<sup>39</sup>.

ولذلك فإن ابن خلدون يرى أننا إذا "اعتنينا بهذا اللسان العربي لهذا العهد، واستقرينا أحكامه، نعتاض عن الحركات الإعرابية التي فسدت في دلالتها بأمر أخرى، وكيفيات موجودة فيه"<sup>40</sup>، وما تلك الكيفيات والأحوال إلا ما اصطلح عليه علماء اللغة تسمية: القرائن المعنوية والقرائن اللفظية.

ومن القرائن التي كثرت إشارة اللغويين إليها، قرينة الرتبة، وما لها من أثر في تحديد الدلالة، ولم يكن ليخفى على أحد من النحاة ما لها من أهمية وأثر في تحديد المعنى، ولكنهم رأوا إليها باعتبارها ثانوية تلجئ إليها الضرورة، وهذا ما عبر عنه ابن يعيش حين ما اعتُرض عليه بتخصيص وظيفة الإبانة عن المعاني بالإعراب، حيث قال: "فإن قيل: فأنت تقول: ضرب هذا هذا، وأكرم عيسى موسى، وتقتصر في البيان على المرتبة، قيل هذا شيء قادت إليه الضرورة، هذا لتعذر ظهور الإعراب فيهما، ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية، جاز الاتساع بالتقديم والتأخير.

نحو: ضرب عيسى زيدً، فظهر الرفع في (زيد)، عرّف لك أن عيسى مفعول، ولم يظهر فيه الإعراب.. وكذلك لو قيل: أكل كُمَثْرَى عيسى، جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق خاطر، إلى أن الكُمَثْرَى مأكول وكذلك لو ثنيتهما، أو نعتهما، أو أحدهما، جاز التقديم والتأخير، فتقول: ضرب الموسيان العيسيين، وضرب عيسى الكريم موسى، فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله، لظهور المعنى بالقرائن"<sup>41</sup>.

وهذا الشاهد ونحوه يدل على تنبه اللغويين الأوائل للقرائن المختلفة المؤثرة في دلالة التوكيد، ولكنهم ركزوا على الإعراب بوصفه أبرز مظهر يوضح المعاني، ويميز بينها، حتى بدا من دراستهم أن لا دالاً على المعنى النحوي سوى هذه القرينة اللفظية.

وعلى العموم فقد أدرك علماء اللغة كل الإدراك أهمية التمييز بين المعاني التي توجد داخل التراكيب اللغوية، وأساس هذا التمييز يرجع إلى خصوصية التركيب النحوي وطبيعته، والطريقة التي ينتظم بها، وأن كل تبدل في تركيب الجملة يشير في الغالب إلى تغير في المعنى، والمقارنة بين تركيب وآخر إنما تكون بما بينها من فروق في نظم الكلام على حسب مقتضى النحو<sup>42</sup>، ولا شك في أن النظرة المثالية للأداء، وارتباطها بفكرة الإعراب الذي يعد أثراً للعامل "هي التي جعلت النحاة يحددون معنى الكلام بما يرتبط بالعبارة ظاهراً أو تقديراً، فأما القول بظاهر العبارة فهو ما أهمهم رعاية للسلامة، وأما التقدير فهو جري منهم وراء هذه السلامة، ورعاية لها حفاظاً على مثالية الأداء"<sup>43</sup>.

وعليه فإن المعنى في الجملة يخضع للعديد من العلاقات المتشابكة في نسيج متلاحم، والقرائن النحوية هي التي تكشف عن هذه العلاقات، وهذه القرائن تتعاون وتتضافر، بحيث تساعد كل منها الأخرى في أدائها للغاية التي تراد لها، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا لا يعني أن نقل من دور العلامة الإعرابية في إطار تضافر القرائن في توضيح المعنى، معنوية كانت كالإسناد، والتخصيص، والنسبة، أم لفظية كالترتبة، والصيغة، والأداة، وينبغي مراعاة التداخل الذي يكون بين بعض هذه القرائن، والذي لا يمكن معه فصل قرينة عن أخرى فصلاً واضحاً.

وإذا تأملنا قرينة الإسناد -مثلاً- فإننا نجدها من القرائن المعنوية، التي يصعب فهمها أحياناً وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل أو نائب الفاعل، وهي محتاجة غالباً إلى عدد آخر من القرائن اللفظية حتى تتضح ومن بين هذه القرائن العلامة الإعرابية، ومثال ذلك: محمد واقفا أخطب منه قاعداً، فإننا نلاحظ أن الرفع قد تعاون مع قرائن

أخرى في تحديد الخبر (أخطب)، ولو نطقنا الكلمات في الجملة كلها مرفوعة لصارت جملتين: محمد واقف، أخطب منه قاعد.

و نستطيع عن طريق العلامة الإعرابية أن نحدد الفاعل حتى لو تأخر في الجملة، مثال ذلك قوله تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} سورة فاطر الآية 28. وقوله: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ} سورة البقرة الآية 124. وقوله: {وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ} سورة النساء الآية 8، فلا يخفى على أحد أن الفاعل في الآية الأولى هو (العلماء)، وفي الثانية (ربُّه)، وفي الثالثة (أولوا القربى) وهذا يؤكد ما للعلامة الإعرابية من دور في تحديد المعنى، بحيث إذا فُقدت، التزم الكلام ضربا واحدا، لا يجوز فيه تقديم ولا تأخير.

والرتبة -أيضا- من أبرز القرائن التي تتعاون مع العلامة الإعرابية في تحديد المعنى، وقد أولاها النحاة القداماء جانبا من الاهتمام، يظهر ذلك بوضوح في الهدف الذي علل به النحاة دخول الإعراب الكلام، فالعلامة الإعرابية هي التي تتيح الحرية للرتبة، فيتقدم ما حقه التأخير، ويتأخر ما حقه التقديم مع المحافظة على وظيفة كل منهما، ومظاهر تداخل العلامة الإعرابية مع غيرها من القرائن كثيرة ومتنوعة، ويمكن أن نلاحظ ذلك - بوضوح- مع كل من قرينة التخصيص، أو قرينة التبعية، أو قرينة النسبة، أو قرينة الأداة... والخلاصة أن هناك مجموعة من العلاقات التي تربط بين أجزاء الجملة، وتؤلف بين عناصرها، بحيث لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، سواء كانت قرائن معنوية، أم كانت قرائن لفظية، فالصيغة الصرفية للكلمة وتضام الكلمة لأخرى، وأدوات الربط، والمطابقة، والعلامة الإعرابية، والرتبة... كلها دلائل وقرائن تعين على فهم الجملة.

هوامش المقال:

- <sup>1</sup> التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في سورة البقرة. الطاهر قطبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص.02
- <sup>2</sup> من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ص.02
- <sup>3</sup> شرح المفصل ابن يعيش ج 1 ص.72
- <sup>4</sup> الجملة العربية د. محمد إبراهيم عبادة ص.21
- <sup>5</sup> مدخل إلى دراسة الجملة العربية د. محمود أحمد نحلة دار النهضة العربية بيروت د ط 1988 ص.72
- <sup>6</sup> الصاحبى ابن فارس ص.77
- <sup>7</sup> من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ص.302
- <sup>8</sup> هذا صدر البيت وعجزه: بسقط اللوى بين الدخول فحومل. شرح المعلقات السبع، الزوزني ص.09
- <sup>9</sup> أسرار البلاغة في علم البيان. عبد القاهر الجرجاني تحقيق السيد محمد رشيد رضا. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط 1988 ص.2
- <sup>10</sup> أسرار البلاغة عبد القاهر الجرجاني ص.2-3.
- <sup>11</sup> دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية. الجزائر. د ط 1991 ص.365
- <sup>12</sup> دلائل الإعجاز ص.415
- <sup>13</sup> دلائل الإعجاز ص.369
- <sup>14</sup> دلائل الإعجاز ص.69
- <sup>15</sup> دلائل الإعجاز ص.371.
- <sup>16</sup> دلائل الإعجاز ص.65
- <sup>17</sup> الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني د. جعفر دك الباب مطبعة الجليل دمشق ط 1980 ص.33
- <sup>18</sup> دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني ص.117-118.
- <sup>19</sup> دلائل الإعجاز ص.327.
- <sup>20</sup> المثل السائر ابن الأثير ص.179.
- <sup>21</sup> التوجيه النحوي للقراءات القرآنية الطاهر قطبي ص.03

- <sup>22</sup>دلائل الإعجاز ص.94
- <sup>23</sup>دلائل الإعجاز ص.289
- <sup>24</sup>موجز علوم العربية.د.محمد قاسم د.أحمد الحمصي جروس برس طرابلس لبنان ط1 1994ص244
- <sup>25</sup>الموجز في شرح دلائل الإعجاز د.جعفر دك الباب ص.67
- <sup>26</sup>الموجز في شرح دلائل الإعجاز ص.107
- <sup>27</sup>الموجز في شرح دلائل الإعجاز ص.104
- <sup>28</sup>دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني ص.94
- <sup>29</sup>سر الفصاحة ابن سنان ص.99
- <sup>30</sup>سر الفصاحة ص.97
- <sup>31</sup>سر الفصاحة ص.100
- <sup>32</sup>المفصل الزمخشري ص.18
- <sup>33</sup>المفصل الزمخشري ص.6
- <sup>34</sup>المفصل الزمخشري ص.24
- <sup>35</sup>المقدمة ابن خلدون ج1 ص.1055
- <sup>36</sup>المقدمة ج1 ص.1071
- <sup>37</sup>المقدمة ج1 ص.1057
- <sup>38</sup>المقدمة ج1 ص.1073
- <sup>39</sup>المقدمة ج1 ص.1074
- <sup>40</sup>المقدمة ج1 ص.1075
- <sup>41</sup>شرح المفصل ابن يعيش ج1 ص.72
- <sup>42</sup>البلاغة والأسلوبية.د.محمد عبد المطلب ص.46
- <sup>43</sup>البلاغة والأسلوبية ص.269.